الحكم السياسي والحكم الوراثي

في لبنان سذاجة معينة تأخذ من إجراء تافه مجرد دليلا على إمكانية تقويم الحكم أو استقامته، إذ تفترض أن الطريق إلى الإصلاح هو طريق تراكمي بمعنى تجميع الإجراءات اليسيرة فوق بعضها لتكون محصلتها مع الأيام .. أوضاعا متقدمة.

وهذه الفرضية التي لا تعشش إلا في أذهان بعض المتعلمين الذين يفصلون الأشياء — وخاصة المناصب — على مقاسهم، لا تملك نظرة نافذة إلى طبيعة الحكم وتركيبه. ولو أنها ملكت تلك النظرة لما صح أن توصف بالسذاجة.

فالحكم الذي لا يحوز على مقومات الحكم السياسي لا يمكن أن يكون له دور ملموس في الملامح الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية أو الحياة الثقافية للمجتمع. وخاصة لجهة تغيرها.

والحكم الذي يحوز على مقومات الحكم السياسي هو الحكم الذي تسيره الأحزاب وتحدد آفاقه المعتقدات والأفكار. فأين هذا الحكم من حكمنا الذي هو أقرب إلى الحكم الوراثي منه إلى أي شيء آخر؟

إن الحكم «الوراثي» الذي يرث فيه عدد من الأفراد أو العائلات المناصب والمنافع ومراكز التأثير، لا يمكن أن يتحرك باتجاه التسييس لأن التسييس يهدم العلاقات العشائرية السائدة وبالتالي القدرة على التوريث.

فالذين يرغبون في توريث الحكم إلى أبنائهم أو أبناء عائلاتهم، يعرفون أن تحقيق هذه الرغبة لا يمكن أن يتم إلا باستمرار نوع الحكم ونوع العلاقات السائدة فيه.

وهذا يفسر استمرار نمط معين من الحكم في لبنان منذ الاستقلال، وإجهاض كل اتجاه للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ثورة ١٩٥٨ الى بعثة ابرهة.

سليمان الفرزلي